النـقد النـحويّ عنـد المراديّ المرفوعات من الأسماء أنـموذجًا

أ.د. أسيل عبد الحسين حميدي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

م. م. حسين عليوي حسين السيلاوي
مديرية تربية بابل
husseinalhilly@yahoo.com

مُلخَّص البحث

هذا بحثٌ حاولنا فيه إبانةَ الملمحِ النقديّ عند عالم من علماء العربية الأفذاذ ألا وهو الحسن بن قاسم المراديّ(ت749هـ)، وكان الدافع لدراسة هذا الموضوع أمرين: أحدهما: يتعلق بميدان النقد، هذا الميدان الذي يُبرز المقدرة العلمية والعطاء الفكري للمؤلف، وينّمي الأفكار ويمنحها الكمال والتطوّر، والآخر: يتعلق بالمتن الذي قامت عليه الدراسة، فالباحث المدقق في كتب المرادي يجد علمًا ناضجًا وفكرًا نحويًّا استوعب آراء النحويين السابقين له، متعرضًا لجلّ آرائهم بالنقد، يسعفه في كلّ ذلك عقلية نحوية مدادها الإلمام بأصول الصناعة النحوية من سماع وقياس وغيرها، وكما هو واضح في أثناء البحث هذا، واقتضت طبيعة البحث أن يكون على تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

تناولت في التمهيد النقد لغةً واصطلاحًا، وخصَّ المبحث الأول بدراسة النقد المتعلِّق بالمرفوعات في الجملة الاسمية، وخصَّ الثاني بدراسة النقد المتعلّق بالمرفوعات في الجملة الفعلية، ثم جاءت الخاتمة تحمل أهم ما خرجت بها هذه الدراسة من نتائج.

الكلمات المفتاحية: النقد، النحوي، المرادي، المرفوعات، الأسماء.

Abstract

In this research, I tried to explain the critical feature that was adopted by Al Hasan Ibn Qasim Al Muradi who was one of the unique Arab grammarians (died in 749 AH). There are two reasons behind studying such an object : The first is about the criticism field. This domain reflects the scientific ability and the intellectual production of the writer. Also it develops and increases the ideas. The second one is about the text that represents the body of the study. Any writer, who scrutinises the books of Al Muradi, will find mature science and grammatical intellect that can cover the opinions of the preceding grammarians; and will find out that it offers most of their critical opinions. This is due to the writer's wide scope of the grammatical thinking, and the knowledge about the roots of grammatical make up such as listening, measuring and... etc. As it is clear, this research contains a preface, two papers, and a conclusion.

I dealt with the preface in the criticism language and terminology, and the first section of the study of criticism related to the expenditures in the nominal sentence, and the second study of criticism related to the expenditures in the actual sentence, and then came the conclusion bear the most important results of this study.

Key Words : Criticism, Grammatical, Al- Muradi , names.

التمهيد: النقد لغةً واصطلاحًا

النقدُ في اللُّغةِ هو تمييزُ الجيِّدِ من الرديءِ مِنَ الدَّراهم(1)، أمّا في الاصطلاحِ فيَعني الوقوفَ على النصِّ شعرًا كان أَم نثرًا؛ للكشفِ عن مواضعِ القوةِ والضَعفِ فيه(2)، وليس بخفيٍّ ما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي من وشيجة مشتركة.

أمّا النقدُ النحوي فيعني الوقوفَ على آراء العلماء إزاء المسائل النحوية، والعمل على تصويبها، فضلًا عن تدقيق الروايات وتوثيقها، والدفاع عن العلماء والانتصار لهم، والتماس الأدلة لآرائهم؛ بغية الوصول إلى الرأي الأصوب الذي يتفق وقواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغويّ السليم، ولا بدَّ للناقد عمومًا من أنْ يستندَ إلى الحجج والبراهين[3].

المبحث الأول: الجملة الاسمية

المسألة الأولى: دخول (لو) على الجملة الاسمية

المعروف لدى النحويين أنّ(لو) الشرطية من الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال وهذا هو الأصل، غير أنّ الواقع اللغوي أفرز نصوصًا فيها (لو) داخلة على اسم أو جملة اسمية، وما يعنينا من ذلك دخولها على الجملة الاسمية، كقول عدي بن زيد:

لَوْ بِغَيْرِ الْماءِ حَلْقي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصّانِ بِالْماءِ اعْتِصاري[4]

فقد أجاز ابن مالك ذلك[5]، وأمّا غيرُه من النحويين فعدّوه خرقًا، ووجهوه على ثلاثة أقوالٍ، هي:

القول الأوّل: أنْ يحملَ الكلام على الظاهر وأنّ الجملة الاسمية قد وليتها شذوذًا[6]، ونسب أبو حيّان هذا الرأي إلى الكوفيين[7]، وجعل بعض النحويين هذا كدخول (هلّا) على الجملة الاسمية من حيث الشذوذ[8]، قال قيس بن الملوّح:

ونُبِّئتُ لَيْلى أرْسلَتْ بِشَفاعَةٍ إليَّ فَهَلّا نَفْسُ لَيْلى شَفيعُها[9]

القول الثاني: أنَّ الجملة الاسمية خبر لـ(كان) الشأنية المحذوفة مع اسمها وإلى هذا ذهب ابن خروف[10]

القول الثالث: أنّ لفظ(حلقي) فاعل لفعل محذوف، ولفظ(شرق) خبر لمبتدأ محذوف، والأصل: لو شرق حلقي، هو شرق. فحذف الفعل أوّلًا والمبتدأ آخرًا، وهذا مذهب أبي علي الفارسي[11]، قال المرادي: " وفيه تكلف"[12]، موافقًا ابن مالك، إذ قال الأخير: " وهذا تكلُّف لا مزيدَ عليه، فلا يُلتفَتُ إليه"[13]، ولكن ما سبب التكلف؟ أقول: إذا كان هذا هو أصل التركيب، ثم حصل حذفان مختلفان، حصل إنهاك للجملة؛ لأنَّ كثرة الحذف إنهاكٌ لها.

فلقد كان المرادي موفقًا في وصف هذا التأويل بالتكلّف؛ لأن تقدير لفظ واحد يضعفه النحويون إذا كان ثَمّةَ محملٌ يُحمل عليه الكلام، فكيف يُقبل تقدير محذوفين؟!

وممّا له صلة بمسألتنا هذه دخولُ (لو) على(أنَّ) بكثرة، من ذلك:﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: من الآية ٥]، وتباينت آراء النحويين في توجيه ذلك، فكانوا على مذهبين:

المذهب الأول: أنّ(أنّ) ومعموليها في محل رفع بالابتداء، وهو مذهب سيبويه والبصريين[14]، " وساغ ذلك لأنها ليستْ عاملة كـ(إنْ) الشرطية، فجاز أن يقع بعدها المبتدأ" [15].

المذهب الثاني: أنّ (أنَّ) ومعموليها في محل رفع فاعل لفعل تقديره(ثبت)،وهو مذهب الكوفيين[16]، وتبعهم المبرد، والزجاج، والزمخشري(ت538هـ) [17]، واقتصر ابن مالك على نسبته للأخفش[18]، وقد اختار المرادي الرأي الثاني محتكمًا للصنعة النحوية في اختياره، قائلًا: "وهو أقيس إبقاء للاختصاص"[19]، أقول إنّ الإبقاء على الأصل يكون دليلًا قويًا يحتكم إليه إذا كان هناك خروج عن الأصل وكان ثمة توجيهات نحوية محتملة، فحينئذٍ يمكن الركون إلى الأصل والاحتكام إليه في ترجيح وجه إعرابي على آخر، أمّا هنا فالأمر مختلف، إذ عندي أصل وهو دخول (لو) على الجملة الفعلية، وهناك شواهد من أعلى مراتب الإفصاح أعني الشواهد القرآنية، فضلًا عن الشواهد الكثيرة من المنظوم والمنثور خارجة عن هذا

الأصل، ولمّا كانت الأصول لا تُبنى إلّا على الشواهد، فلماذا نسلك طريق التأويل في ما كثرت شواهده، لذا فمن الأولى أن نقبلَ هذه الشواهد وألّا نلجأ إلى التأويل؛ فتأويل ما كثُر ليس بصحيح، مادام هناك محملٌ يمكن حمل الكلام عليه، وما أكثرَ القواعد الفرعية في النحو!، فلَم لا تُعدّل القاعدة! ؛ لذا يرى الباحث أنّ دخول (لو) على الجملة الاسمية ينبغي قبوله لما يأتي:

أولًا: أنَّه وارد في أفصح النصوص وأقواها حجة وهو القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ **قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفاقِ** ﴾ [الإسراء من الآية: ١٠٠]، قال المرادي رادًّا على من زعم أنّ دخولها على الاسمية ضرورة [20]: " والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام "[21]، نعم، فهل من الإنصاف أنْ يرمى تركيب وارد في مصدر السماع الأول بالشذوذ؟!

يُزادُ على ذلك أنّ(لو) قد باشرت(أنّ) كثيرًا[22]، منه قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ ما فِي الأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذابِ يَوْمِ الْقِيامَةِ ما تُقُبِّلَ مِنْهُمْ** ﴾ [المائدة من الآية: ٣٦]، وقوله: ﴿ **قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي ما تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَقُضِيَ الأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ** ﴾ [الأنعام من الآية: ٥٨]، وغير ذلك، ومن النظم قول جرير:

وَلَوْ أَنَّها عُصْفورَةٌ لَحَسِبْتَها مُسوَّمَةً تدعو عُبَيْدًا وَأَزْنَما[23]

وقول عمرو بن معدي كرب:

لَوْ أنَّ قَوْمي أَنْطَقَتْني رِماحُهُمْ نَطَقْتُ، ولكِنَّ الرِّماحَ أَجَرَّتِ[24]

هذان البيتان بعض ممّا قاله النحويون فضلًا عمّا أحصيته من دواوين الشعراء ممن يَحتجُّ بشعرهم، ولولا وضوح الدليل لسردتها هنا.

وموضع (أنَّ) ومعموليها –كما يرى سيبويه– هو الرفع بالابتداء، أمّا الخبر فمحذوفٌ، وقيل: لا يُحتاج إليه[25]، وعلى أيّة حال فإنَّ دخولَ (لو) على (أنَّ) يعني دخولها على جملة اسمية، وعليه ينبغي تعديل قاعدة النحويين، إنَّ (لو) تدخل على الجملة الفعلية كثيرًا وعلى الجملة الاسمية سواء صُدِّرَتْ بـ(أنّ) أم جُرِّدَتْ منها بصورة أقل؛ لأنَّ تأويَل الكثير ليس بصحيح.

ثانيًا: لمّا لم تصحب (لو) –غالبًا– إلّا فعلًا ماضيًا، وهو لازم البناء لم تكن عاملة، ولما كانت كذلك لم يسلك بها سبيل(إن) في الاختصاص بالفعل أبدًا.[26].

ثالثًا: أنّ الإضمار خلاف الأصل، ودخول (لو) على الجملة الاسمية مخالَفة للقواعد النحوية، لكنّي أقول: إنّ القاعدة تبنى على الشواهد، وشواهد دخول (لو) على الجملة الاسمية كثيرة، فمن الأولى إذًا ألّا نخالف الظاهر، قال الشاطبي(ت790هـ): " وما ذهب إليه الناظم هو الأظهر، لأنّ الإضمار خلاف الأصل، وقد يكون الشيء في موضعٍ على حال، فيخالَف به في آخر عن تلك الحال إلى حالٍ أخرى"[27].

رابعًا: أنّ دخول (لو) على الجملة الاسمية له ما يناظره في العربية، وأعني بذلك أختيها(لولا)[28]، و(لوما).

خامسًا: أنَّه لا يعدل عن الأصل إلّا لغرض أو ضرورة ، وما جاء من القرآن خارجًا عن قواعد النحويين لا يمكن حمله على الضرورة، بل علينا البحث عن سبب ذلك، وقبل ذلك عليّ القول: إنّ ما جعل بعض النصوص القرآنية عرضة للتأويل هو ما اتّبعه النحويون من قواعد حين شرعوا في تقعيد تلك القواعد، وما كان عليهم جعل مصدر السماع الأول – وإن قلَّ – خارج قواعدهم، فلو أنهم انطلقوا من النص القرآني في تقعيد القواعد ومن ثم التماس ما يناظر تراكيبه من كلام العرب لما وقعوا بما وقعوا فيه، ولكن ما النكتة التي تكون وراء هذا العدول الأسلوبي؟ ذكر الزركشي(ت794هـ) نقلًا عن

الزمخشري أنّ القصد من قولك: لو جاءني زيد أكرمتُه، مجرد الربط بين الفعلين وتعليق أحدهما بالآخر من غير معنى زائد على التعلق، وأمّا في قولك: ولو زيد جاءني لكسوته، فقد انضمَّ إلى التعلق أحد معنيين، إمّا نفي الشك والشبهة، وأنّ المذكور هو المكسوُ لا محالة، وإمّا لبيان أنَّ زيدًا هو المختص بذلك لا غيره، وعليه يُخرّج قوله تعالى: ﴿ **قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ** ﴾ ، وأمّا في قولك: لو أنّ زيدًا جاءني لكسوته، ففيه زيادة التأكيد الذي أكسبته (أنّ)، وإشعار بأنّ زيدًا كان حقّه أن يجيءَ وأنه بتركه المجيء قد أغفل حظه[29].

إذًا علينا ألّا نُؤثر القواعد النحوية على المعنى لا سيما إذا كان ثمة ما يدعم رأينا من شواهد فصيحة من أعلى مدارج الإفصاح.

سادسًا: أمّا رأي المحدثين في هذه المسألة فقد أجاز جلّهم هذا التركيب، فهذا عباس حسن عدّ كلا الرأيين صحيحًا أعني تقدير فعل أو جواز دخولها على الجملة الاسمية مع ترجيح الأول[30]، وهذا الدكتور أحمد مختار عمر نعت التركيبين بالفصاحة[31].

المسألة الثانية: خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا)

المقرر عند النحويين أنّ (لولا) الامتناعية مختصة بالدخول على الأسماء، والاسم الواقع بعدها مرفوع بالابتداء عند أكثر النحويين، غير أنهم اختلفوا في خبره، فكانوا على ثلاثةِ مذاهبَ(32):

المذهب الأول: واجب الحذف مطلقًا، وهو لا يكون عندهم إلّا كونًا مطلقًا، وهو مذهب جمهور النحويين.

واستدلّ القائلون بوجوب الحذف بتحقق شرطي الحذف الواجب، الشرط الأول: القرينة الدالة على الخبر المعيّن، فهو معلومٌ بمقتضى(لولا)؛ لأنّها وُضعت لتدلَّ على انتفاء الملزوم، بمعنى آخر أنّ في لولا إشعارًا بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب، إذًا هي تدلّ على أنّ الخبر بعدها (موجود) وليس لفظًا آخر، فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمتُ عمرًا، فما من شك في أنّ المراد: أنّ وجود زيد مانعٌ من إكرام عمرو، والآخر: اللفظ السادّ مسدَّ الخبر وهو جواب (لولا) (33).

والمذهب الثاني: أنَّ الخبر بعد (لولا)، ليس بواجب الحذف على الإطلاق، وهو مذهب الرماني(ت384هـ) (34)، وابن الشجري(ت542هـ)(35)، والشلوبين(ت645هـ)(36)، وهو اختيار ابن مالك، ومحيي الدين الكافيجي(ت879هـ) والسيوطي(ت911هـ)(37)، وذكر الشاطبي غير هؤلاء(38)، وهم دُرَيود(39)، وأبو بكر خطّاب(40)، وابن الحاج(41)، والأُبَّذي(ت860هـ)، وتفصيل ذلك أنَّ حذفه واجب إنْ كان كونًا مطلقًا، غير مقيد، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُك، لأن تقديره موجود أو نحوه، وحذفه ممتنع إن كان مقيدًا، ولا دليلَ عليه، نحو: لولا زيدٌ سالمنا ما سلم، فالجملة الفعلية(سالمنا) عندهم هي الخبر ولو حُذفت لم تُعلم؛ لذلك امتنع حذفها، وجائز الحذف والإثبات إن كان مقيدًا، وله دليل يدل عليه، كقولك: لولا أنصار زيد لهلك، أي: نصروه. فهذا يجوز إثباته، لكونه مقيدًا، وحذفه للدليل الدال عليه(42).

والمذهب الثالث: أنّ جواب (لولا) هو خبر المبتدأ الواقع بعدها، وهو مذهب ابن الطراوة (ت528هـ)(43).

أما موقف المرادي من مذهب ابن الطراوة فقد نعته بالضعف؛ قائلًا: " وقال ابن الطراوة: جواب(لولا) هو خبر المبتدأ الواقع بعد(لولا) وهو ضعيف"(44)، ولم يعلل سبب الضعف، أمّا موقف النحويين من ذلك فهو المنع لا التضعيف(45).

والقول بأنّ الحذف ليس بواجب على الإطلاق هو الراجح؛ لِما يأتي:

أوّلًا: أنّ وجود خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) في نصوص فصيحة يبطل دعوى وجوب الحذف، ويبطل ما ذهب إليه ابن الطراوة، وسيأتي الردّ عليه، فثمة شواهد شعرية من عصر الاحتجاج ورد فيها خبر(لولا) مذكورًا، وقد أغفلها النحويون بسبب نقص الاستقراء، سأذكر منها بعض ما هو بيّنٌ، وسأعرض عن ذكر ما يحتمل، قال النابغة الذبياني:

لَوْلا حَبائِلُ مِن نُعْمٍ عَلِقْتُ بِها　　　لأَقْصَرَ الْقَلْبُ عَنْها أيَّ إقْصارِ[46]

وقال ثابت بن جابر المشهور بلقب(تأبّط شرًّا):

فوَاللهِ لَوْلا ابْنا كِلابٍ وَعامِرٌ　　　بعوا أمرَ غَيّاتٍ همُ والأقارعُ

لَجامَعْتُ أمْرًا لَيْسَ فيهِ هَوادَةٌ　　　وَلا غُصَّةٌ وَلَيْسَ فيها تَنازُعُ[47]

وقال عنترة بن شدّاد:

يا عَبْلَ لولا الخَيالُ يَطْرقُني　　　قَضَيْتُ لَيْلي بِالنَّوْحِ والسَّهرِ[48]

وقال الراعي النُّميري:

لَوْلاَ سَعيدٌ أُرَجِّي أنْ أُلاقيَهُ　　　ما ضَمَّني في سَوادِ البَصْرَةِ الدّورُ[49]

ثانيًا: أمّا قول الجمهور إنّ جواب (لولا) يسدُّ مسدَّ الخبر، فالذي يظهر أنّ المرادَ من قولهم هذا هو أنّه عوض عن الخرم الدلالي الذي جلبته أداة الشرط(لولا) عند دخولها على الجملة الاسمية؛ إذ كما هو معلوم أنّ أدوات الشرط عند دخولها على جملة تامة المعنى فإنّها تسلبها ذلك التمام وتجعلها مفتقرة دلاليًا إلى ما يتمم معناها وهو جواب الشرط، وبذلك صار جواب الشرط كالعوض عن هذا النقص الدلالي، فسدّ مسدّه لا مسدّ الخبر، وإلّا كيف يسدّ مسد الخبر ولا يكون هو الخبر؟ هذا من جانب، ومن جانب آخر إذا أخذنا بظاهر عبارة النحويين فما سبب بحثنا عن الخبر مع وجود ما يسدّ مسده؟ لا سيما إذا علمنا أنَّ العوض والمعوض منه لا يجتمعان غالبًا.

وإذا كان هذا ما يقصدونه فقد بطُل الاستدلال به، وإذا كانوا يقصدون الظاهر فقد اتّضح فساد ذلك.

ثالثًا: أمّا رأي ابن الطراوة فيمكن تفنيده من جانبين: **الجانب الأول:** يتعلق بأحوال خبر(لولا)، فهو أمّا أنْ يكون واجب الحذف أو ممتنع الحذف أو جائز الذكر والحذف على التفصيل المذكور آنفًا، وهو الصحيح، ثمّ ماذا يقول ابن الطراوة في الشواهد الشعرية التي ورد فيها ذكر الخبر؟، ولا سيما إذا علمنا أنّ أصحاب المذهب الثاني كما قال الشاطبي قد " اعتدّوا بما وجدوا في السماع من ذلك، ورأوا أن التأويل فيه تعسف، وأنَّ القياس لا ينفي ذلك، وأن منْ لحّن المعري في قوله:

فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا[50]

غير مصيب"[51]، أيقول في ما ورد محذوفًا أنَّ الخبر هو جواب (لولا)، وفي ما ذكر الخبر فيه هو المذكور؟ أليس من الأيسر أن تسير الضوابط النحوية على وتيرة واحدة، فنقول: إنّ الأصل في خبر (لولا) الحذف وهو الأكثر، إلّا أنّه إذا احتيج لذكر الخبر لغرض التقييد كما هو واضح في الأبيات المذكورة آنفًا، أو لفساد المعنى الذي يؤول إليه عدم الذكر، وجب ذكره ،كما في قولنا: لولا زيدٌ سالمنا ما سلم، فإنْ قلنا: لولا زيدٌ ما سلمَ، لفسد المعنى، فإن قلت إنّ العرب لا تقول ذلك[52]، وإنّما تقول في المثال السابق: لولا مسالمة زيد لنا ما سلم، قلت: إنْ صحّ هذا فما قولك في الأبيات المذكورة آنفًا؟ أليس هم ممَّن يحتجّ بشعرهم؟ ومن المعلوم أنّ كثرة التأويل تكلُّف ، **والجانب الثاني:** عدم صلاحية كون جواب (لولا) هو الخبر، وذلك لأمرين: **الأول:** أنّه لم يكن هو المبتدأ في المعنى، و**الثاني:** تجرُّده من الرابط المظهر أو المقدر؛ إذ كما هو معروفٌ أنَّ الخبر أمّا أنْ يكون مفردًا، أو جملة بشرط أنْ يكون فيها عائد يعود على المبتدأ، أو شبه جملة، ولمّا لم يكن جواب (لولا) مفردًا، ولا جملة فيها عائدٌ، كان ذلك دليلًا على أنه ليس بخبرٍ[53].

المسألة الثالثة: إعراب مخصوص (نعم، وبئس) مبتدأ

الأصل في مخصوص فعلي المدح والذم (نعم، وبئس) التقديم، إلّا أنه عُدل عن هذا الأصل ليحصلَ به التفسير بعد الإبهام، ليكون أشدّ وقعًا في النفوس[54]، وأصبح هذا الاستعمال هو الغالب، وما يعنينا هنا إعراب هذا المخصوص في هذه الحالة، إذ اختلف النحويون في إعرابه فكانوا على أربعة آراء[55] ، وهي:

الرأي الأول: أن يكون مبتدأ والجملة التي قبله هي الخبر، وهو مذهب سيبويه[56]، والأخفش[57]، وابن الباذش(ت538هـ)[58]، وابن خروف، وابن عصفور في أحد أقواله[59].

الرأي الثاني: أنْ يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار، ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه[60]، وإلى ابن عصفور في أحد أقواله[61]

الرأي الثالث: أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر، وقد انفرد ابن عصفور بذكره[62]

الرأي الرابع: أنه بدل من الفاعل، وهو مذهب ابن كيسان(ت299هـ)[63]، وقاضي القضاة أبي سعد الفرخان(من علماء القرن السابع الهجري)[64]

واختار المرادي الرأي الأول مستدلًا برأي سيبويه، قال "والأول هو الصحيح، وبه جزم سيبويه"[65] ، ونعت الرابع بالبطلان محتكمًا إلى الصنعة النحوية قائلًا: "وهو باطلٌ؛ فإنّه يكون لازم التبعية، وليس في الإبدال ما هو كذلك، ولأنّه لا يُقالُ: نعمَ زيدٌ"[66]، وإيضاح ذلك أنّ هذا الوجه رُدّ من وجهين: أحدهما: أنّ المخصوص لازم، والبدل ليس بلازم؛ إذ يمكن الاستغناء عنه، والآخر: أنّ من شروط البدل صحة وقوعه موقع المبدل منه، وهنا ليس كذلك؛ إذ لا يمكن لنا القول: (نعم زيدٌ)، في (نعم الرجلُ زيدٌ) [67]. وما اختاره المرادي هو المتعيِّن عند ابن مالك[68]، والرضي(ت686هـ)[69]، والراجح عند الشاطبي[70]، وقد كان المرادي على صواب حين اختار هذا الوجه؛ وذلك لما يأتي:

أولًا: إننا لو ذهبنا مؤيدين الرأي الثاني والثالث لكنّا مخالفين الظاهر من غير حاجة إلى ذلك ؛لأنّ الكلام تامٌ من غير تقدير محذوف، "وادّعاء خلاف الظاهر من غير حاجة إلى ذلك ممنوع"[71].

ثانيًا: إنّ فعل المدح(نعم) أو فعل الذم(بئس) لا يكوّنان جملة مفيدة مع فاعلهما فقط، فهو قولٌ يفتقر إلى الفائدة، لذلك فهو مفتقرٌ إلى ما يُتمم معناه وهو المخصوص، وبناء على ذلك فإن تقدير محذوف نقضٌ للغرض، وجعل ما هو تام غير تام[72].

ثالثًا: كثُر حذف المخصوص إذا تقدّم ما يدلّ عليه، كقوله تعالى: **ﭽوَلَقَدْ نادانا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَﭼ** [الصافات: 75]، فلو قلنا بحذف المبتدأ كما يرى أصحاب المذهب الثاني، ومن ثمّ حُذف الخبر وهو المخصوص، لآل الأمر إلى القول بحذف الجملة كلّها، وهذا غير جائز[73]، قال ابن يعيش: "وفي جواز حذفه دلالةٌ على قوة مَن اعتقد أنّه مرفوعٌ بالابتداء، وما تقدّم الخبر؛ لأن المبتدأ قد يُحذفُ كثيرًا إذا كان في اللفظ ما يدلُّ عليه، وأمّا حذفُ المبتدأ والخبر جميعًا فبعيدٌ"[74]؛ فالمعهود في العربية أنْ يحذفَ أحد الركنيين ويبقى الركن الثاني دالًّا عليه، ولا يحذفان معًا إلّا بوجود دليل يبيِّنه السياق، كقوله تعالى: **ﭽقالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قالَ بَلى وَلكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِيﭼ** [البقرة: من الآية ٢٦٠]، أي: بلى أؤمنُ، وفي هذا ليس بطلان الرأي الثاني فقط وإنمّا فيه يبطل الرأي الثالث أيضًا.

رابعًا: لو صحّ إعرابه خبرًا لمبتدأ محذوف لوجب حين دخول الأفعال الناسخة أمران: **أحدهما:** وجوب انتصابه؛ فتقول في نعم الرجل زيدٌ، حين دخول (كان): نعمَ الرجلُ كان زيدًا، ولمّا لم نجد العرب تعدل عن الرفع في مثل هذا دلّ على أنَّه

مبتدأ، **والآخر:** وجوب إبراز الضمير المحذوف، فنقول في نعم الرجلان الزيدان، نعم الرجلان كانا الزيدين، ولمّا أن هذا لا يقال دلّ على أنّ المخصوص لم يكن قبله ضمير، وقد استدلَّ بهذا غير واحد[75].

ويمكن الاستدلال على رجحان الرأي الأول من جهة أخرى، وهي أنّ فعل المدح(نعم) أو فعل الذم(بئس) مع فاعليهما بتأويل مفرد، وقد عمد الرضي إلى تقرير ذلك بمجموعة من الأدلة، نذكرها على النحو الآتي:

أولًا: دخول حرف الجرّ عليهما باطّراد، من ذلك: قول الأعرابيّ لمّا بُشّر بمولودة، وقيل له: نعم المولودة، واللهِ ماهي بنعم المولودة، نصرها بُكاء، وبِرُّها سرقة، وغير ذلك[76].

ثانيًا: دخول لام التوكيد، ولام القسم عليهما، نحو: إنّ زيدًا لَنعمَ الرجلُ، وواللهِ لَنعمَ الرجل أنتَ، وما هو مقرر عند النحويين أنّ هاتين اللامين لا تدخلان على الماضي بلا (قد) [77]. أقول: وممّا له صلة بهذا أنّ لام التوكيد من مواضعها دخولها على الخبر المقدم جوازًا، كقولنا: لناجحٌ أخوك، ولم يَرِد شاهدٌ على دخول هذه اللام على هذين الفعلين والمخصوص متقدّم، إلّا إذا كان قد دخلت عليه (إنّ)؛ لأنَّ ذلك من مواضع اللام أيضًا، وأعني خبر إنّ المؤخر، وهذا دليل على أنَّ الفعلين نعم وبئس وفاعليهما في موضع خبر للمبتدأ المؤخر(المخصوص).

ثالثًا: ولمّا لم يجُز الفصل بين جزأي جملة المدح أو الذم بظرف أو غيره، دلّ ذلك على كونهما مع الفاعل بمنزلة المفرد[78].

رابعًا: دخول حرف النداء(يا) عليهما، فجعل الرضي أنّ ما بعد حرف النداء منادى، آخذًا بما حُكيَ عن قطرب قوله: نَعيم الرجل زيد، على وزن شَديد وكَريم، وبذلك ذهب إلى أنّ (نعمَ) كالصفة المشبهة، وبذلك يُحملُ ما جاء مطّردًا من نحو: يا نعم المولى، على أنه منادى[79].

أقول: من الأولى أنْ نقدر: نعم الرجل بـ(أفضل رجلٍ) أو ما شابه ذلك، ونقدر: بئس الرجل بـ(أسوأ رجلٍ) أو ما شاكل ذلك، فنقول في يا نعم المولى: يا أفضل مولى، وكأن تركيب المدح والذم صار عوضًا عن عدم المفاضلة بأفعال المدح أو الذم؛ بسبب جمودها، أو أنّ العرب استغنت عن المفاضلة بهما بهذا الأسلوب، فهما فعلان من حيث اللفظ، اسمان من حيث المعنى، وبهذا يمكن التخلّص من الإشكالات الكثيرة الواردة في هذا الباب، منها دخول حرف الجر، فمعنى قول الأعرابي السابق: واللهِ ماهي بأفضل مولودة، وبذلك نتخلّص من القول بالحكاية في توجيه هذه المسألة، وكذلك لا نحتاج إلى تقدير منادى[80] في ما ورد من النصوص التي فيها حرف النداء(يا) داخلٌ على هذين الفعلين، إذْ يكون المعنى في مثال النداء السابق: يا أفضلَ مولى، ويكون معنى قولنا: نعم الرجل زيد، أفضلُ رجلٍ زيدٌ، ويدعم هذا **أمران:**

أحدهما: عدم جواز الفصل بين نعم وفاعلها وبئس وفاعلها، كما لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه المتحصل هنا بالمعنى(أفضل مولودة...)، فإن قلتَ: ألا يمكننا القول: ما هي بالمولودة الفُضْلى، قلتُ: نعم يصح هذا، وأيضًا لا يمكن الفصل بين النعت والمنعوت.

والآخر: كونهما وضعا لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة[81]، وكذلك المفاضلة فهي على درجات، وأعلاها درجة المحلّى بـ(ال) أو المضاف، ولهذا لا يأتي مع هذه الصور المفضّل عليه مجرورًا بـ(من)، وكأنّ المفضل قد بلغ من المرتبة ما بلغ، وكأنَّه لا يوجد من أفراد جنسه ما يضاهيه فيذكر، وفي ذلك مبالغة.

ثمّ اعقد مقارنة بين ما قاله النحويون في معنى: نعم الرجلُ زيد، وما يراه الباحث، واحكم أيُّ الرأيين أصوبُ؟ فالمعنى عند الرضي: زيدٌ رجلٌ جيّد[82]، وهو هنا لم يستطع القول: رجلٌ جيّد زيدٌ، أما الباحث فيمكنه القول: أفضلُ رجلٍ

زيدٌ، ويرى الشاطبي أنّ معنى نعم الرجلُ، جامعُ المحامدِ الرجلُ، أو جمعَ محامدَ الرجلُ[83]، ولا أدري ماذا يقول في معنى التركيب بوجود المخصوص؟

أليس من الأفضل إذًا أن تسير القواعد على وفق تأويل واحد مطّرد مع التراكيب كلّها؟، وبذلك نتخلص من القول بالحكاية مع التراكيب التي رويت فيها (نعم وبئس) مسبوقتين بحرف جر، وكذلك نتخلص من تقدير منادى محذوف في ما سبق بحرف النداء(يا)، أليس هذا من باب التيسير؟ أليس هذا ممّا يقبله العقل والمنطق؟

فإن قلتَ: إنّك لجأتَ إلى التأويل أيضًا، قلتُ: إنّ اللجوء إلى تأويل واحد يقبله المنطق ويلائم المعنى، ويتناسب مع كلّ ما خرج عن البناء العام لأسلوب المدح أو الذم، أحقُّ بالقبول من تأويلات متعددة تختلف باختلاف المسألة.

خامسًا: إنّ الفعلين نعم وبئس قد سُلب منهما الزمان والحدث، وما سُلب منه الزمان والحدث أصبح داخلًا في حيّز الاسمية من حيث المعنى، فصار معنى نعم ـ كما يرى الرضي ـ (جيِّد)، فكأنه صفة مشبهة؛ ومجوِّز ذلك كون الأفعال جميعها من حيث المعنى صفات لفاعليها، فصار (نعم الرجل) كجرد قطيفة، من باب إضافة الصفة إلى الموصوف[84].

سادسًا: لو كان فعل المدح أو الذم مع فاعلهما جملةً، لَوجب وجود رابط يربطهما بالمخصوص(المبتدأ) وقد أحسن الرضي في إثبات انعدام وجود ذلك الرابط[85]، فإن قلتَ: إنّ انعدام الربط هذا يرجح كون المخصوص مع محذوفه جملة مستقلة، قلتُ: إذا صحَّ هذا فكيف توجه إعراب الفعلين مع فاعليهما المؤولين بالمفرد؟ أتقول: ليس لهما من الإعراب، وهذا ما لا يقول به أحد؛ لكون المفرد لابدّ له من موقع إعرابي! أتقول: إنها جملة مستأنفة، وقد أثبتَ البحث أنها ليست بجملة!

سابعًا: إنّ تأويلهما مع فاعلهما بالمفرد له ما يناظره، من ذلك: قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [البقرة: ٦]، فالجملة الفعلية ﴿ **أَ أَنْذَرْتَهُمْ** ﴾ قد انسلخت عنها معنى الجمليّة، بدليل كونها مبتدأ[86].قال العكبري(ت616هـ): " ويجوز أن تكون هذه الجملة في موضع مبتدأ، وسواء خبر مقدم" [87]، وغير ذلك من النظائر[88].

وعلل ابن هشام(ت761هـ) سبب جنوح بعض النحويين إلى الإعراب الثاني ، أي تقدير مبتدأ محذوف هو أن(نعم، وبئس) موضوعان للمدح والذم العامين، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل[89]. إلّا أنّه لم يرتضِ هذا الوجه، ويرى أنّ ما غرّ أكثر النحويين هو قول سيبويه" وأمّا قولهم: نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نِعم في الرجل ولم يعمل في عبدُ الله، وإذا قال: عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبدُ اللهِ ذهبَ أخوه؛ كأنه قال نِعمَ الرجلُ فقيل له مَن هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل"[90]، فيرى أنّ ما رمى إليه سيبويه لَهو إيضاح التلازم الحاصل بين المخصوص و(نعم وبئس) وفاعلهما في جملة المدح أو الذم، إذ لا تحصل الفائدة إلّا بالمجموع قدّمتَ أو أخرتَ[91]، وذهب إلى هذا أيضًا الشاطبي، رادًا رأي القائلين بأن مقام المدح يناسبه الأطناب؛ لأنّ ذلك إنّما يكون بعد التسليم بأنّ فعل المدح أو الذم مع فاعليهما وحدة مستقلة، والأمر ليس كذلك[92] كما أثبتنا.

أمّا رأي ابن عصفور فقد ردّه ابن مالك؛ لأنّ هذا الحذف ملتزم ولم يكن في العربية خبرٌ ملتزم حذفه إلّا ومحلّه مشغولٌ بشيء يسدُّ مسدّه [93]هذا أولًا، وإنّ تقديرَ خبر لمبتدأ قد وُجد معه ما يجوز بل يترجح أن يكون هو خبره لَهو تكلُّف[94]، وهذا ثانيًا، وما أشرتُ إليه آنفًا وهذا ثالثًا.

وخلاصة القول أنَّ الرأي الراجح في إعراب مخصوص (نعم، وبئس) هو مبتدأ مؤخر، وفعل المدح أو الذم مع فاعله المؤول بالمفرد هو الخبر المقدم.

المبحث الثاني: الجملة الفعلية

المسألة الأولى: تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول

إنّ رتبة الفاعل أنْ يقع بعد الفعل؛ لأنَّ الفاعل كالجزء منه، ولمّا كان المفعول به فضلة لا يتوقّف انعقادُ الكلام على وجوده وجب تأخيرُه[95]، ولكن إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، نحو: ضربَ غلامُهُ زيدًا، أفَيبقى الفاعل محتفظًا برتبته أم يجب تأخيره، أم يجوز فيه التقديم والتأخير؟، اختلف النحويون في ذلك، فكانوا على ثلاثة مذاهب، هي:

المــذهب الأوّل: وجـوب تـأخير الفاعـل، نحـو: ضـربَ زيـدًا غلامُـهُ، وهـو رأي جمهـور النحـويين[96]، وتـابعهم ابـن الحاجب(ت646هـ)[97].

واستدلّ الجمهور **بأمرين: أحدهما:** أنّ في هذا التركيب إضمارًا قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر ممتنع[98]، إلّا في مواضعَ سيردُ ذكرُها، لِذا نُقضت رتبة الفاعل هنا[99]، وأصبح أصل تقديم الفاعل من الأصول المرفوضة[100]، والآخر: أنّ الضمير المتصل به يعود على المفعول المتأخر لفظًا ورتبةً وهذا لا يجوز[101].

أقول: إنّ ما احتكموا إليه من أنّ الإضمار قبل الذكر ممتنعٌ ليس على إطلاقه بل يكون ذلك إذا كان الضمير عائدًا على متأخر لفظًا ورتبة، أمّا إذا كان متأخرًا في اللفظ فقط فلا يكون كذلك، من ذلك قوله تعالى **ﭽفَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسىﭼ** [طه: ٦٧] أو كان في ذلك الإضمارِ غرض التفخيم نحو قوله تعالى:**ﭽقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﭼ** [الإخلاص: ١] ولمّا كثُر هذا النوع من التركيب كثرة تبيح القياس فضلًا عن الغرض المقصود أُجيز.

المذهب الثاني: جواز هذا التركيب، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، وأبي عبد الله الطُوال(ت243هـ)[102]، وأبي علي الفارسي في البغداديات[103]، وابن جني، وابن مالك، وابن فلاح اليمني(ت680هـ)، والرضي[104]، و وافقهم المحقّق محمد محيي الدين والدكتور عبد الحميد هنداوي من المحدثين[105].

وقد عدّ أبو علي الفارسي هذا التركيب ممّا يجوز في الضرورة ثم صار مستحسنًا في الكلام، بناء على رأيه القاضي بأنَّ ما يجوز في الشعر للضرورة قد يجوز في الكلام عند الحاجة إليه ما لم يؤدِ إلى أمر مستقبحٍ[106].

وقد استدلَّ أصحاب هذا المذهب بالسماع، نذكر منه قول حسّان بن ثابت(رضي الله عنه):

وَلَوْ أنَّ مَجْدًا أخلدَ الدَّهرَ واحِدًا مِنَ النّاسِ أَبْقى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِما[107]

وقول جندب بن مرة الهذلي:

ألا لَيْتَ شِعْري هَلْ يَلومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا على ما جَرَّ مِنْ كُلِّ جانِبِ[108]

وقول آخر:

جَزَى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ[109]

واستدلّ ابن جني بكثرة تقديم المفعول به على الفاعل في القرآن الكريم وفصيح الكلام، حتى أصبح تقديم المفعول أصلًا قائمًا برأسه ولمّا كان كذلك كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخِّر فموضعه التقديم، وساق جملة من النصوص الشعرية فضلًا عن قوله تعالى: **ﭽ إِنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُﭼ** [فاطر: من الاية٢٨] [110]، وتبع ابنَ جني المحقّق محمد محيي الدين عبد الحميد من المحدثين[111]، وفي ما قاله ابن جني نظر؛ إذ إنّ مرتبة الفاعل بعد الفعل ممّا لا خلاف فيه، وإذا ما كثر تقديم المفعول به عليه فهذا لا يسوّغ أن يجعل تقديم المفعول أصلًا، وفي ظلّ ذلك تُصبح قرينة الرتبة فاقدة الدلالة على الفاعلية والمفعولية في حال غياب القرينة الإعرابية والقرائن السياقية والمقالية نحو: ضرب عيسى موسى، فهنا في غياب ذلك كلّه لا يُعلمُ مَنِ الضّارِب ومَنِ المَضْروب. ثُمَّ إنَّ تقديم الخبر شائع في العربية فهل يصحُّ لنا القول إنّ رتبته

قبل المبتدأ؟! وهذا يؤول إلى القول إنّ لا غاية وراء تقديم المفعول أو الخبر مادام واردًا على الأصل؛ لأنّه لا يبحث عن الغرض أو السبب إلّا في ما جاء خارجًا عنه!

وقد تأوّل النحويون ما جاء من هذا التركيب، فقالوا إنّ الهاء في (رُبُّهُ) في قول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَني عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

عائدة على المصدر، والتقدير: جزى ربّ الجزاء، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر، لدلالته عليه[112]، وقال بعضهم إنّ الهاء عائدة على مذكور متقدم[113]

المذهب الثالث: جواز ذلك في الشعر فقط، وهو رأي ابن الشجري وتابعه ابن عصفور، وابن الناظم(ت686هـ)، وابن هشام الأنصاري، والجوجري(ت889هـ)، والأشموني(ت929هـ)[114]، ومصطفى الغلاييني(ت1364هـ) من المحدثين[115].

وقد ذكر **المراديّ** موقفه النقدي مجوزًا هذا الاستعمال متابعًا المذهب الثالث، قال: " وقد أجازه بعضهم في الشعر دون النثر، وهو الإنصاف؛ لأنّ ذلك إنّما ورد في الشعر" [116]

والمذهب الصحيح هو ما أنصفه المرادي؛ وذلك لِما يأتي:

أولًا: أنّ ما تأولّه النحويون المانعون فيه تكلّف غير خفيّ.

ثانيًا: أنّ من قاس جواز هذا التركيب على جواز الإضمار قبل الإظهار في باب التنازع وباب نعم وبئس وباب ضمير الشأن وباب البدل وباب ربّ فقياسه ليس بصحيح؛ لأنّ ما دعا إلى القول بجواز هذه الأبواب كثرة ورودها ممّا يسمح القول بقياسيتها في بابها، وإنْ كانت خلاف الأصل، وقياس غيرها عليها غير جائز، فمدار قبول ما كان خلاف الأصول كثرته في بابه لا بقياسه على غيره [117]، ثمّ إنّ النحويين احتملوا عود المضمر على المتأخر في اللفظ في باب التنازع، " لمّا كان الإضمار يؤدي إلى إخلاء الفعل من الفاعل"[118] بمعنى آخر: أنّه لمّا اجتمع أمران كلاهما مكروه، أحدهما: إخلاء الفعل من الفاعل، والآخر: الإضمار قبل الذكر، اختير الإضمار؛ لأنه لا يخلو فعل من فاعل[119]، وهذا يمكن إلحاقه بباب الحمل على أحسن القبيحين، وبهذا يُردّ على الرضي قوله: " وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا"[120]

ثالثًا: لم يرد شاهدٌ واحدٌ من المنثور، وما احتُجَّ به هو من النظم فقط؛ "وللشاعر مُراجَعةُ الأُصول المرفوضة"[121]، فقد رجعت إلى دراسات في أسلوب التقديم والتأخير في متون نثرية ولم أجد ذلك، منها: التقديم والتأخير في المثل العربي(دراسة نحوية بلاغية)، والتقديم والتأخير في نهج البلاغة(دراسة نحوية أسلوبية) [122].

ثالثًا: أنّ تقديم المفعول به على الفاعل لا يكون إلّا لغرض دلالي نحو قوله تعالى: **ﭽ قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ ﭼ** [النمل: من الآية ٦٥] ، أو لاقتضاء قاعدة نحوية كوجوب تقديم المفعول به إذا كان ضميرًا متصلًا.

رابعًا: أنّ هذا التركيب فيه مخالفة نحوية صريحة احتج بها الجمهور في المنع.

خامسًا: أنّنا لو قبلنا هذا التركيب للزم علينا أنْ نقبلَ الحفاظ على المبتدأ مقدَّمًا وفيه ضمير يعود على الخبر المؤخَّر، وألّا نلجأ إلى خرق الرتبة والقول بوجوب تقديم الخبر في هذه الحالة، نحو قوله تعالى: ﭽ **أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلى قُلُوبٍ أَقْفالُها** ﭼ [محمد: ٢٤].

المسألة الثانية: جواز إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجوده

ليس بخافٍ أنّ بناءَ الفعل للمجهول وراءه مقاصد معنوية عدّة فضلًا عن الأغراض اللفظية كالإيجاز والاختصار، ففي هذه الحال يحذفُ الفاعلُ، و يُقام مُقامَه المفعولُ أو غيرُه[123].

واختلف النحويون في جواز إنابة غير المفعول به كالظرف والمصدر والجارّ والمجرور مناب الفاعل مع وجوده، فكانوا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وجوب إقامة المفعول به لا غيره، وهو مذهب البصريين[124]،وتابعهم ابن عصفور[125] محتجين بكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدَّ من طلبه للمنصوبات الأخر[126].

المذهب الثاني: جواز ذلك مطلقًا، سواءٌ تقدّم المفعول أم تأخر، فتقول ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيدًا، وضُرِبَ زيدًا ضَرْبٌ شديدٌ، وهو مذهب الكوفيين[127]، وقال به ابن مالك[128]، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر[129]﴿**لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ**﴾[الجاثية: من الآية14] فبنى "يُجْزيَ" للمفعول وأناب المجرور بالباء(بما) مناب الفاعل، على الرغم من وجود المفعول به وهو لفظ (قومًا) مقدمًا [130]، وبقول الشاعر:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْياءِ إلّا سَيِّدًا وَلا شَفى ذا الْغَيِّ إلّا ذو هُدى[131]

وبقول آخر:

وإنَّما يُرْضي المُنيبُ رَبَّهُ ما دامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ[132]

وغير ذلك[133].

المذهب الثالث: جواز ذلك مشروطًا بأن يتقدّم النائب على المفعول به، وهو مذهب الأخفش[134] .

أمّا المرادي فقد أيّد ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش، مستندًا إلى السماع من غير أن يذكر تلك النصوص الداعمة لمذهبيهما؛ لِما عُرِف بأُسلوبه الذي انماز بالإيجاز، إذ قال: " وقد ورد شواهد كثيرة تدلُّ على صحة ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون نثرًا ونظمًا"[135]

أقول: لمّا أن كان المفعول به والمفعول المطلق والظرف والجار والمجرور من ضروريات الفعل[136] كانت جميعها صالحة للإنابة عن الفاعل إلّا أنّ المفعول به أولى لما ذُكر، ولمّا أن كانت اللغة وسيلة تواصل كان قصد المتكلم الذي يريد إيصاله إلى السامع يغلب على تلك القواعد وقد يؤول الأمر إلى الخروج عن الأصل من تقديم وتأخير وذكر وحذف وغير ذلك، بمعنى آخر أنّ اهتمام المتكلم هو من يحدد الركن الثاني للإسناد، فإذا كان اهتمام المتكلم بالمفعول به جعله هو مدار الحديث ومحط عنايته، وإن كان اهتمامه منصبًا على الظرف أسند الفعل إليه على الرغم من وجود ما هو أولى من حيث الصنعة النحوية وأعني المفعول به، وهكذا، فكّل ما كان أدخل في عناية المتكلم فهو بالنيابة أولى، جاء في حاشية الصبّان:" والحقّ أنه إن كان الغير أهم في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به، مثلًا إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به" [137].

الخاتمة

- اتَّضح للباحث أنَّ المراديّ قد اعتمد السماع أو القياس أو كليهما في مواقفه النقدية.
- بان للباحث أنَّ المراديّ يميلُ إلى الإيجاز في عرض مادته؛ لذلك افتقرت بعض أحكامه النقدية إلى الدليل، ممّا دعا الباحث إلى استخلاص الأدلة من كتب النحويين السابقين له واللاحقين، مع الإدلاء برأيه ممّا تجود به قريحته مستعينًا بما لديه من معرفة نحوية متواضعة.

- تبيّن من البحث أنَّ (لو) الشرطية تدخل على الجملة الفعلية كثيرًا وعلى الجملة الاسمية سواء صُدِّرَتْ بـ(أنّ) أم جُرِّدَتْ منها بصورة أقل؛ لذا ينبغي تعديل قاعدة النحويين وفق ما اثبته البحث.
- رجّحَ البحث أنَّ الخبر بعد (لولا)، ليس بواجب الحذف على الإطلاق؛ فقد استقرى الباحث شواهد شعرية من شعر مَن يحتجُّ بشعرهم ورد فيها الخبر مذكورًا.
- رجّح البحث ما اختاره المراديّ في أنَّ إعراب مخصوص (نعم، وبئس) هو مبتدأ مؤخر، وفعل المدح أو الذم مع فاعله المؤول بالمفرد هو الخبر المقدم.
- كشف البحث عن صحة ما أنصفه المراديّ في قصر جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول على الشعر فقط.

---

(1) ينظر: الصحاح:2/ 544(ن ق د)، ومقاييس اللغة:5/ 467(ن ق د)، وتاج العروس:9/ 230(ن ق د)

(2) ينظر: أصول النقد الأدبي:116.

(3) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري(رسالة ماجستير):15.

(4) ينظر: ديوانه:93.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1636.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 268

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: 1900/4.

(8) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 268–269.

(9) ينظر: ديوانه:154.

(10) ينظر: شرح كتاب سيبويه لابن خروف:207.

(11) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي:582– 583.

(12) الجنى الداني: 292.

(13) شرح الكافية الشافية :3/ 1637.

(14) ينظر: الكتاب: 3/ 139–140، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 98، وارتشاف الضرب: 1901/4.

(15) شرح المفصّل: 1/ 194.

(16) ارتشاف الضرب: 1901/4.

(17) ينظر: المقتضب: 77/3، ومعاني القرآن وإعرابه:240/1، و200/4، والمفصّل:323.

(18) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 98.

(19) الجنى الداني :291.

(20) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 452.

(21) الجنى الداني :291 .

(22) ينظر: المقاصد الشافية:183/6، وشرح التصريح على التوضيح: 222/4.

(23) ينظر: ديوان جرير:323

(24) ينظر: شعره:73.

(25) ينظر: الكتاب: 3/ 121، وارتشاف الضرب:4/1900-1901، والمقاصد الشافية: 6/ 184.

(26) ينظر: شرح الكافية الشافية :3/ 1636.

(27) المقاصد الشافية: 6/ 185.

(28) ينظر: المصدر نفسه: 6/ 185.

(29) ينظر: البرهان: 4/ 370-371، ومعترك الأقران: 2/ 296، ولم أجد في الكشّاف للزمخشري سوى قوله: " فأمّا ما يقتضيه علم البيان، فهو: أنّ أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ" 3/555.

(30) ينظر: النحو الوافي:4/ 378-379.

(31) ينظر: معجم الصواب اللغوي: 645.

(32) ينظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1089، والجنى الداني: 599- 601، ومغني اللبيب: 1/ 273-274، وهمع الهوامع:1/ 336-338.

(33) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 276، و283، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 275، وشرح التسهيل للمرادي: 246.

(34) ينظر: الجنى الداني:543، ولم أجد هذا الرأي في ما رجعت إليه من مؤلفات كـ(معاني الحروف، وشرح كتاب سيبويه).

(35) لم يفصل ابن الشجري المسألة كما نقل عنه النحويون، ينظر: أمالي ابن الشجري: 2/510.

(36) ينظر: التوطئة:219.

(37) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/354-355، وشرح قواعد الإعراب:203. وهمع الهوامع: 1/ 336.

(38) ينظر: المقاصد الشافية: 2/ 107-108.

(39) عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي القرطبي المعروف بـ(دَرْوَد)، و(دُرَيْود) تصغير له عند بعضهم، من أهل النحو والشعر، وله كتاب في العربية شرح به كتاب الكسائي، توفي سنة (325 هـ)، ينظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس:344، وبغية الوعاة:2/44-45.

(40) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماوردي القرطبي النحوي، له كتاب (الترشيح في النحو) ، واختصر كتاب (الزاهر)لابن الأنباري، وله نظم في ما يذكر ويؤنث، توفي سنة(450هـ). ينظر: البلغة:131، وإيضاح المكنون:3/281.

(41) هو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج قرأ على الشّلوبين، كان متحقّقًا بالعربية، حافظًا للغات، وله مختصر خصائص ابن جني، وإيرادات على المقرب لابن عصفور، وأمالي على كتاب سيبويه، وغير ذلك، توفي سنة(647هـ). ينظر: بغية الوعاة:1/359-360.

(42) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/354-355، والجنى الداني:543.

(43) ينظر رأي ابن الطراوة في الجنى الداني: 543 ، ومغني اللبيب: 1/274، 2/502.

(44) الجنى الداني: 543.

(45) ينظر: المقتصد:1/298-299، وشرح المفصّل: 1/ 221-222، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 275، والبحر المحيط: 1/ 403.

(46) ينظر: ديوانه: 202.

(47) ينظر: موقع عثوم على شبكة الإنترنت:www.othoom.com/pomes/1/8.htm .

(48) ينظر: شرح ديوان عنترة بن شداد: 76.

(49) ينظر: ديوانه: 114.

(50) ينظر: شروح سقط الزند: 104/1، وهذا عجز البيت، وصدره: يُذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ.

(51) ينظر: المقاصد الشافية: 2/ 108.

(52) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 106.

(53) ينظر: المقتصد:1/298-299، وشرح المفصّل: 1/ 221-222، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 275، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: 591-592، ومغني اللبيب: 274/1.

(54) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 244،

(55) ينظر: توضيح المقاصد:2/922-923، وشرح التصريح على التوضيح:325/3،

(56) ينظر: الكتاب: 176/2

(57) ينظر: رأي الأخفش في إعراب القرآن للنحاس: 247/1. ولم أقف على رأيه في كتابه(معاني القرآن).

(58) ينظر: رأي ابن الباذش في توضيح المقاصد:2/ 922.

(59) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: 2/594-595، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور:606/1.

(60) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 632، وذكر أبو حيان في الارتشاف4/ 2054، أنّ الجرمي والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن جني والصَّيمري من أصحاب هذا الرأي، والصحيح أنهم قالوا بجواز الوجهين الأول والثاني، ينظر: رأي الجرمي في شرح التصريح على التوضيح: 325/3، والآخرين في كتبهم على التوالي: المقتضب: 2/ 142، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1/ 172، والأصول:1/ 112، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/9-10، وكتاب الإيضاح: 113، واللمع: 99، والتبصرة والتذكرة:1/ 275.

(61) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:605/1.

(62) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 605.

(63) ينظر: رأي ابن كيسان في توضيح المقاصد: 923/2.

(64) ينظر: المستوفى في النحو:110/1.

(65) توضيح المقاصد: 922/2، وينظر: شرح التسهيل للمرادي:632، وينظر رأي سيبويه في الكتاب: 176/2.

(66) شرح التسهيل للمرادي:633.

(67) ينظر: توضيح المقاصد: 923/2، والمقاصد الشافية: 4/ 539.

(68) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 16.

(69) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 244، و246، و254.

(70) ينظر :المقاصد الشافية: 4/ 536.

(71) المصدر نفسه والجزء والصحيفة أنفسهما.

(72) ينظر: المصدر نفسه: 4/ 537، و 538.

(73) ينظر: المصدر نفسه: 4/ 537-538.

(74) شرح المفصّل: 7/ 243.

(75) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف:2/ 595، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 244.

(76) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 245- 246.

(77) ينظر: المصدر نفسه: 4/ 246.

(78) ينظر: المصدر نفسه والصحيفة والجزء أنفسهما.

(79) ينظر: المصدر نفسه والصحيفة والجزء أنفسهما.

(80) ينظر: شرح المفصّل:230/7.

(81) ينظر: اللمع: 98، وشرح التسهيل للمرادي: 620، وشرح التصريح على التوضيح: 3/ 314.

(82) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 246.

(83) ينظر: المقاصد الشافية: 538/4.

(84) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 244.

(85) ينظر: المصدر نفسه: 4/ 244-245.

(86) ينظر: المصدر نفسه: 4/ 242.

(87) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 21.

(88) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 242.

(89) ينظر: مغني اللبيب: 602/2.

(90) ينظر: الكتاب:176/2-177.

(91) ينظر: مغني اللبيب: 602/2.

(92) ينظر: المقاصد الشافية: 4/ 540-541.

(93) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:17/3.

(94) ينظر: المقاصد الشافية: 4/ 538.

(95) توضيح المقاصد :2/ 589.

(96) ينظر: المقتضب: 102/4، والخصائص:239، وشرح المفصّل:178/1.

(97) ينظر: شرح الرضي على الكافية:187/1

(98) ينظر: المقتصد: 144/1، وشرح الرضي على الكافية:188/1 .

(99) ينظر: الخصائص:239.

(100) ينظر: ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية(أطروحة):329.

(101) ينظر: شرح المفصل: 177/1.
(102) ينظر رأي الأخفش والطوال في توضيح المقاصد: 597/2، ولم أجد رأي الأخفش في كتابه(معاني القرآن). والطوال هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي ، أحد اصحاب الكسائي ، توفي سنة ٢٤٣. بغية الوعاة:٥٠/1.
(103) ينظر: البغداديات:465، ومذهبه المنع في كتابه الإيضاح 102.
(104) ينظر: الخصائص: 239، وشرح التسهيل لابن مالك: 135/2، ابن فلاح النحوي حياته وآراؤه ومذهبه(أطروحة):508/2، وشرح الرضي على الكافية:189/1،
(105) ينظر: شرح الأشموني:190/2(الهامش)، و همع الهوامع:269/1(الهامش)
(106) البغداديات: 465.
(107) ينظر: ديوانه:199/1، وفيه صدر البيت: فَلو كانَ مَجْدٌ يُخْلِدُ اليَوْمَ واحدًا، وفيه أيضًا(اليوم) بدلًا من(الدهر) في عجز البيت.
(108) ينظر: ديوان الهذليين:87/3.
(109) البيت للنابغة الذبياني ينظر: ديوانه :191؛ وصدر البيت في الديوان(جزى اللهُ عبسًا في المواطن كلّها)، ولا شاهد فيه وفق هذه الرواية، وينسب لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: ملحق ديوانه : 401.
(110) ينظر:الخصائص:240-241.
(111) ينظر: شرح الأشموني:190/2(الهامش)
(112) ينظر: شرح المفصل:178/1.
(113) ينظر: الخصائص:239.
(114) ينظر: أمالي ابن الشجري: 152/1، ضرائر الشعر: 208-210، وشرح ابن الناظم: 165، وأوضح المسالك:125/2، وشرح شذور الذهب:283/1، وشرح الأشموني:198/2.
(115) ينظر: جامع الدروس العربية: 10/3.
(116) توضيح المقاصد:597/2.
(117) ينظر: المقاصد الشافية:614/2.
(118) البغداديات:456.
(119) ينظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.
(120) شرح الرضي على الكافية:189/1.
(121) شرح المفصل لابن يعيش:29/9.
(122) التقديم والتأخير في المثل العربي(دراسة نحوية بلاغية)، غادة أحمد قاسم البوّاب، وزارة الثقافة، عمّان – الأردن، 2011م، والتقديم والتأخير في نهج البلاغة(دراسة نحوية أسلوبية)، (رسالة)، رافد ناجي وادي الجليجاوي، بإشراف الأستاذ الدكتور سعدون أحمد الربعي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 1430هـ – 2009م.
(123) ينظر: وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور:534/1-535، وشرح المفصل:126/7-127،

(124) ينظر: المقتضب: 51/4، وشرح الرضي على الكافية:219/1، وارتشاف الضرب:1338/3، وشرح ابن عقيل:2/ 94، و شرح شذور الذهب للجوجري:338/1، والهمع: 585/1، وشرح الأشموني:224/2.

(125) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:536/1-537.

(126) ينظر: شرح الرضي على الكافية:219/1.

(127) ينظر: معاني القرآن للفراء: 210/2، وشرح الكافية الشافية: 609/2، وشرح الرضي على الكافية:219/1، وارتشاف الضرب:1338/3، وشرح ابن عقيل:2/ 94، وشرح شذور الذهب للجوجري:339/1، وشرح التصريح على التوضيح: 338/2، والهمع:585/1، وشرح الأشموني:224/2.

(128) ينظر: شرح التسهيل: 128/2.

(129) ينظر: النشر 2/ 372. وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني أحد القرّاء العشرة توفي(132هـ)،ينظر: سير أعلام النبلاء:287/5.

(130) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 340/2.

(131) البيت ينسب لرؤبة في ملحق ديوانه :173.

(132) لم يعلم قائله، ينظر: التذييل والتكميل: 244/6، والمقاصد النحوية:971/2، وشرح التصريح على التوضيح: 340/2، وشرح الأشموني:226/2، والمعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية: 80/9.

(133) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:128/2-129، وشرح الرضي على الكافية:219/1، والتذييل والتكميل:244/6-245، والهمع:586/1.

(134) ينظر: شرح الكافية الشافية: 609/2، وشرح الرضي على الكافية:220/1، وارتشاف الضرب:1338/3، وشرح ابن عقيل:2/ 95، وشرح شذور الذهب للجوجري:339/1، وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 340، وشرح الأشموني:2/ 227.

(135) شرح التسهيل للمرادي:413.

(136) ينظر: شرح الرضي على الكافية:218/1.

(137) حاشية الصبّان: 2/ 97-98، ومعاني النحو:70/2-71.

روافد البحث

القرآن الكريم

أولًا: الكتب المطبوعة

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التوّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1418هـ - 1998م .
- أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، ط10، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1994م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، 1417هـ . 1996م.

- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحّاس(ت338هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط2، عالم الكتب، 1405هـ – 1985م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، للأستاذ محيي الدين الدرويش (1402هـ)، ط4، اليمامة، ودار ابن كثير، دمشق . بيروت، 1415هـ.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت542هـ)، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، 1413هـ . 1992م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت ، د.ت
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1399هـ)،عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، د. ت.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، 1376هـ – 1957م
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشيّ الأشبيليّ السَّبتيّ(ت688هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1407هـ – 1986م.
- البغداديات، أبو علي الفارسيّ(377هـ)، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أبو جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي (ت599هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة،1967م.
- بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، جلال الدين السيوطي(911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1399هـ– 1979م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،1421هـ– 2000م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي(ت1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. ت.
- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمَرِيّ(من نحاة القرن الرابع)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط1، دار الفكر، دمشق، 1402هـ –1982م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي(745هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 2005م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم المراديّ(ت749هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1428هـ - 2008م.
- التوطئة، أبو علي الشلوبيني(645هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، د.ت.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت1364هـ)، ط28، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،1414هـ - 1993م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبيّ(ت671هـ) تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية – القاهرة،1384هـ - 1964 م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المراديّ(ت749هـ)، تحقيق طه محسن، مؤسسة الكتب، 1396هـ - 1976م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبّان(ت1206هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د. ت.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، ط1، عالم الكتب، 1433هـ -2012م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري(ت290هـ)، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط2، منشورات دار ومكتبة الهلال، 1418هـ – 1998م.
- ديوان الراعي النُّميريّ، شرح الدكتور واضح الصمد، ط1، دار الجبل، 1416هـ -1995م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية،1385هـ - 1965م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، ط3، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
- ديوان حسّان بن ثابت، حقّقه وعلّق عليه الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت،2006م.
- ديوان عدِي بن زيد العِبادي، حقّقه وجمعه محمد جبّار المعيبد، شركة دار الجمهورية، بغداد، 1385هـ – 1965م.
- ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد سعيد مَولوي، المكتب الإسلامي، د. ت.
- سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ - 1985 م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط1، دار الكتب العلمية،1420هـ - 2000م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت769هـ)، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث - القاهرة، ودار مصر للطباعة، 1400هـ - 1980م.
- شرح الأبيات المُشكلةِ الإعرابِ المسمّى(إيضاح الشعر)، أبو علي الفارسيّ(377هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، دارة العلوم والثقافة، بيروت، 1407هـ -1987م.

- شرح الأَشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى(ت929هـ)، حقّقه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،1363هـ –1944م.
- شرح التسهيل، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (ت672هـ)،تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،1410هـ – 1990م.
- شرح التسهيل، حسن بن قاسم المراديّ(749هـ)، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة، 1427هـ –2006م.
- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، ط1، دار السلام، القاهرة – جمهورية مصر العربية،1428هـ –2007م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، حقّقه وشرح شواهده أحمد السيِّد سيِّد أحمد، راجعه إسماعيل عبد الجواد عبد الغنيّ، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د. ت.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398 هـ – 1978 م.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (ت672هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى– مكة المكرمة، د. ت.
- شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ(ت646هـ) تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد بن عبد الله، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 1434هـ –2013م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، د. ت.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي(ت609هـ)، تحقيق ودراسة الدكتورة سلوى محمد عمر عرب،ط1، جامعة أم القرى– مكة المكرمة، 1419هـ .
- شرح شذور الذهب، محمد بن عبد المنعم الجوجري(ت 889هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور نوّاف بن جزاء الحارثي، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، 1424هـ – 2004م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د. ت.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي(ت879هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط3، دار طلاس، دمشق، 1996م.
- شرح كتاب سيبويه المسمّى تنقيح الألباب في شرح غامض الكتاب، أبو الحسن عليّ بن محمد بن علي الحضرميّ الإشبيلي المعروف بابن خروف(ت609هـ)، دراسة وتحقيق خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، د. ت.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت368هـ)،تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2008م.

- شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السَّقّا، وآخرين، بإشراف الأستاذ الدكتور طه حسين، ط3، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1406هـ -1986م.
- شعر عمرو بن مَعدي كَرِبَ الزُّبَيديّ، جمعه ونسقّه مطاع الطرابيشي، ط2، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،1405هـ -1985م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،ط4، دار العلم للملايين – بيروت،1407هـ - 1987م.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي(669هـ)، تحقيق السيّد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس،1980م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ - 1988 م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ(ت538هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخران، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1418هـ -1998م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، صنعة جامع العلوم الاصبهاني الباقولي (ت543هـ)، حققه وعلق عليه وصنع حواشيه الدكتور محمد أحمد الدالي، ط1، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1415هـ- 1995م.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، د.ت.
- المستوفى في النحو، أبو سعد علي بن مسعود بن الحكم الفرخان، حقّقه وقدّم له وعلق عليه الدكتور محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1407هـ -1987م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ -1983م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ - 1988م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1408هـ - 1988م.
- معجم الصواب اللُّغوي دليل المثقَّف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، د.ت.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية،1417هـ - 1996م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزوينيّ الرازيّ(ت395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،1399هـ - 1979م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الباز، د. ت.
- المفصَّل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ)، ط2، دار الجبل، بيروت – لبنان، د. ت.
- المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية، الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطبيّ(ت790هـ)، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامِش، ط1، جامعة أمّ القرى – مكة المكرّمة، 1428هـ -2007م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين،ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 1431هـ – 2010م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت285هـ)،تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1431هـ –2010م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط1، مكتبة المحمدي، بيروت – لبنان، 1428هـ –2007م.
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري(ت833 هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر. د. ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418هـ –1998م.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح

- ابن فلاح النحوي(ت680هـ) حياته وآراؤه ومذهبه، عبد الرزّاق عبد الرحمن أسعد السَّعدي(أُطروحة)، بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، 1404هـ –1984م.
- ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية، فاطمة حسن عبد الرحيم شحادة(أطروحة)، بإشراف الدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل، جامعة أمّ القرى– السعودية، 1415هـ.
- النقد النحويّ في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري(رسالة)، سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور علي عبيد جاسم العبيدي، كلية التربية – جامعة ديالى، 1427هـ – 2006م.

ثالثًا: المواقع الألكترونية:

- موقع عثوم على شبكة الإنترنت:www.othoom.com/pomes/1/8.htm .